



منظمة التعاون الإسلامي

OIC/IPHRC – 6/2014/REP.Final

تقرير الدورة السادسة
للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان
لمنظمة التعاون الإسلامي

جدة، المملكة العربية السعودية

1 - 6 نوفمبر 2014

الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع	الرقم
1	تقرير الدورة السادسة العادية للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي	1
15	جدول الأعمال وبرنامج العمل - الدورة السادسة العادية للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان	2
19	بيان الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان بشأن تنامي تيار التطرف والتعصب في العالم	3
21	بيان الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان بشأن المسجد الأقصى	4
22	بيان الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان بشأن الوضع الراهن في فلسطين	5
24	بيان صحفي للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان بشأن نتائج دورتها السادسة العادية	6
28	ترتيبات عمل وتواصل مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان	7

تقرير الدورة السادسة
للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان
لمنظمة التعاون الإسلامي

جدة، المملكة العربية السعودية
1 إلى 6 نوفمبر 2014

1- عقدت الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي دورتها العادية السادسة خلال الفترة من 1 إلى 6 نوفمبر 2014 في مقر الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي بجدة، المملكة العربية السعودية. وحضر الدورة ممثلو الدول الأعضاء والدول المراقبة في المنظمة والأمين العام ومسؤولون كبار آخرون في المنظمة ومجمع الفقه الإسلامي وممثلو أجهزة الإعلام.

2- حضر الاجتماع جميع أعضاء الهيئة الثمانية عشر الآتية أسماؤهم:

- الدكتورة ریحانة بنت عبد الله،
- الدكتور عمر أبو أبا،
- السفيرة إلهام إبراهيم محمد أحمد،
- السفير مصطفى علائي،
- الدكتور صالح بن محمد الختلان،
- السيد عادل عيسى المهري،
- السفير وائل محمد عطية،
- السفير عثمان دياو بالدي،
- السيدة سيتي رحاينة ذروهاياتين،
- الدكتور إيرين إيرول،
- السفير محمد كاوو إبراهيم،
- السيد محمد البشير إبراهيم،
- السيد محمد س. ك. كاغوا،
- السيد محمد الريسوني،
- السيد محمد لمين تمبو،
- السفير عبد الوهاب،
- السيدة أصيلة وارداك،
- الدكتور محمد ممدوح مدحت العاكر،

3- بدأت الجلسة بتلاوة آيات من القرآن الكريم.

4- خصصت الأيام الثلاثة الأولى للدورة للاجتماعات المغلقة. حيث تداول أعضاء الهيئة بشأن عدد من المواضيع الهامة مثل طرق العمل والعلاقة مع مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية. كذلك عقدت اجتماعات لفرق العمل الأربعة خلال هذا الوقت، حيث ركز كل فريق عمل نقاشه على المهام المحددة الموكلة له. ثم دخلت فرق العمل في نقاش مفصل لتقييم التقدم الذي أحرز على صعيد تنفيذ القرارات التي اتخذت في الماضي إضافة إلى مسار العمل الذي يجب اتباعه في المستقبل داخل فرق العمل وفي إطار الهيئة بكاملها. وترد تفاصيل هذه الاجتماعات ضمن العناوين ذات الصلة وينود جدول الأعمال في هذا التقرير.

الجلسة الافتتاحية:

5- عقدت الجلسة الافتتاحية الرسمية للدورة يوم 2014/11/4 وحضرها ممثلو الدول الأعضاء والمراقبة في المنظمة والبلد المضيف والأمين العام للمنظمة ومجمع الفقه وممثلو أجهزة الإعلام.

6- في بداية أشغال الاجتماع، ألقى السفير محمد كاوو إبراهيم، رئيس الهيئة، كلمة رحب فيها بجميع المشاركين وقدم ملخصاً للمناقشات التي جرت خلال الأيام الثلاثة السابقة وعرض عدداً من المواضيع الهامة على سبيل تحقيق أهداف الهيئة ومقاصدها. كما ذكر أنه من الآن فصاعداً سوف تسعى الهيئة لمناقشة موضوع محدد في كل دورة من دوراتها العادية وشرح أن التحديات الحالية التي تتعلق بالعرض السلبي للدين والإساءة إليه من قبل مجموعات متطرفة من خلال تعاريف مشوهة أدى اختيار موضوع "مكافحة الإرهاب والتعصب في الإسلام" الهيئة وتداولها بشأنه في هذه الدورة. كما بين الحاجة لمعالجة القلق الذي تسببه الإسلاموفوبيا في العالم الغربي مع إدانة ومكافحة الأخطاء والجرائم التي لا مكان لها في الإسلام التي ترتكبها مجموعات أقلية متطرفة داخل العالم الإسلامي باسم الدين، في الوقت نفسه.

7- ونيابة عن الهيئة، أعرب رئيسها عن التعاطف مع شعب غزة في وجه أبشع الاعتداءات التي استهدفته خلال شهري يوليو وأغسطس الماضيين من خلال الحصار الذي ضربته عليه إسرائيل، وعن تعاطفها مع شعوب غرب أفريقيا التي تعاني الأمرين من داء الإيبولا خاصة سيراليون وغينيا الدولتين العضوين في منظمة التعاون الإسلامي. كما استرعى الانتباه إلى الأزمة السياسية الجارية في بوركينا فاسو حاضراً على الاستخدام الفوري لما يلزم من آليات لدرء النزاع تقادياً لاحتمال الانزلاق في كارثة إنسانية.

8- أعرب السيد أياد أمين مدني، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، عن تقديره لأنشطة الهيئة وأكد مجدداً الحاجة لمواصلة التقدم في تحقيق أهدافها ومقاصدها وفقاً للأولويات التي حددتها الهيئة لنفسها والمهام التي أوكلها إليها مجلس وزراء الخارجية. وذكر السيد مدني الهيئة بضرورة تعجيل عملها بشأن إحدى مهامها الأساسية ألا وهي وضع مقياس لمختلف قضايا حقوق الإنسان من منظور

إسلامي/ منظمة التعاون الإسلامي يمكن لكل دولة عضو على حدة أن تعتبره مقياساً للفارق بين النموذج الإسلامي لحقوق الإنسان وقوانينها وممارستها الخاصة بها. وفي معرض ترحيبه بالموضوع الذي ركزت عليه الدورة، أكد الأمين العام أنه لا يوجد دور أو مكان للتطرف والتعصب في الإسلام وهو دين السلم والعقل والنور. وأكد الأمين العام الحاجة لإدانة أعمال التعصب والتطرف التي ترتكب باسم الدين بوضوح من أجل الحيلولة دون وصول مرتكبيها إلى ادعاءاتهم غير الصحيحة وأكد السيد مدني الحاجة لعلاج الأسباب الأساسية لمثل هذا السلوك من خلال الجمع بين الحلول الاقتصادية والاجتماعية والإنمائية والسياسية.

9- رحب السفير م. أ. طيب ، الممثل الدائم للمملكة العربية السعودية لدى منظمة التعاون الإسلامي، في كلمته بالقرار الذي صدر عن الدورة الحادية والأربعين لمجلس وزراء الخارجية باختيار جده مقراً للهيئة والذي رأى أنه يعكس الأهمية التي توليها السعودية لتعزيز مثل حقوق الإنسان التي تتفق مع قيم الإسلام وتعاليمه النبيلة. كما أعرب عن تقديره لاستمرار الهيئة في عملها الجيد وجدد تأكيد ضمانات المملكة بصفقتها البلد المضيف بتقديم دعم كامل للهيئة في أدائها لمهامها الموكلة إليها. كما تحدث عن التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها الأمة الإسلامية في مجالات حقوق الإنسان وفي هذا السياق، أبرز أهمية مكافحة الإرهاب والإيديولوجيات المتطرفة داخل المجتمعات المسلمة.

10- تحدث الدكتور عبد القاهر، ممثل مجمع الفقه الإسلامي بالتفاصيل عن عدد من الجوانب المتعلقة بموضوع هذه الدورة مسلطاً الدور على أهمية مكافحة التطرف بجميع أشكاله باعتبار أن ذلك يمثل جزءاً من الواجبات الدينية. وعرف التطرف بأنه "التغلب والتشدد حتى مجاوزة الحد وهو مبالغة في الرغبة في الالتزام في الدين ، لا الخروج عنه". وسماه أيضاً "التتبع والتشدد". وقال إنه ورد النهي عنه وذمه في الكتاب والسنة. واستشهد بعدد من الإحالات للقرآن والسنة لتوضيح أن التطرف ، وخاصة التطرف الديني، "يناقض التوازن والاعتدال الذان هما من الصفات الأساسية البارزة لديننا الإسلامي" وأكد أن الإسلام حارب التطرف في جميع الاتجاهات ودعا إلى التوسط والتسامح والتعايش باعتبارها مبادئ استرشادية تتبع في كل جانب من جوانب الحياة.

11- بعد الكلمات الأساسية، تناول الكلمة عدد من أعضاء الهيئة حيث تحدثوا عن مختلف أبعاد هذا التحدي الهام وهو مكافحة التطرف على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية وتم التأكيد على أن هذه الظاهرة لم تنحصر في مجتمع أو بلد أو إقليم بعينه إنما هي ظاهرة تواجه الأسرة الدولية برمتها. وتحدث أعضاء الهيئة بالتفصيل عن أسبابها وعواقبها (مثل التخلف والفقر والتعصب بسبب غياب التعليم وعدم الوصول لحلول لبعض النزاعات السياسية وغياب الحوار). كما أكدوا أهمية مكافحتها من خلال جميع الوسائل المتاحة على مستويات مختلفة.

12- وانطلاقاً من إحالات إلى كل من الكتاب والسنة، سلط أعضاء الهيئة الضوء على أن إيديولوجيات التطرف القائمة على الكراهية والعنف والابتزاز لا مكان لها في الإسلام دين السلم والوسطية. وقد سبق عدد من الأمثل لتأكيد أن العدالة وحكم القانون واحترام حقوق الأقليات والتسامح والاعتدال هي

مبادئ هامة لا بد من مراعاتها من جانب جميع المجتمعات المسلمة، كما أكد جميع أعضاء الهيئة أهمية أجهزة الإعلام في مكافحة هذه الظاهرة من خلال تعزيز الاستخدام المسؤول لحرية التعبير وتوخي الحذر والالتزام بالقيود عند عرض آراء عنصرية ومتعصبة ومسيئة. كما أشير إلى ضرورة التمييز بين التطرف الديني والإرهاب باعتبار أن لكل منهما دوافع وخلفيات مختلفة بما يستدعي معالجة مختلفة.

13- تناول عدد من الدول الأعضاء والمراقبة الكلمة حيث أعربت عن آرائها حول الموضوع. وجددت تأكيد تهديد التطرف والإرهاب باعتباره تهديداً مشتركاً لجميع الشعوب والأديان والأمم. كذلك أكدت الدول الأعضاء أهمية التعاون والعمل المشترك لمكافحة هذا التهديد على جميع المستويات. كما اتفقت الدول الأعضاء مع آراء أعضاء الهيئة بشأن دوافع مثل هذه التيارات وأسبابها الجذرية وأدانت بشدة الايدولوجيات الضالة مثل داعش باعتبار أن لا علاقة بينها وبين دين الإسلامي السلمي والحنيف.

14- كذلك تم تأكيد أن التطرف والإرهاب لا علاقة لهما بأي دين أو ثقافة إذ أن التاريخ مليء بأمثلة لهما من أتباع جميع الأديان والثقافات في العالم، بالرغم من أن الأسباب الأساسية في معظم الحالات تبقى متشابهة. وعليه، فقد ارتأيت ضرورة عمل المنظمة مع المجتمع الدولي من أجل القيام بعمل مشترك أقوى على جميع الأصعدة لمعالجة أسبابها الجذرية من قبيل التمييز والفقر والتخلف وغياب التعليم. ومن أجل مكافحة هذه الظاهرة، أكدت كذلك الدول الأعضاء ضرورة وضع استراتيجيات مسؤولة ومناسبة لأجهزة الإعلام والتبكير بحل النزاعات السياسية طويلة الأمد. كما قدمت اقتراحات بتعزيز الحوار بين أتباع الأديان والثقافات على جميع المستويات مع ضرورة مشاركة قادة دينيين وسياسيين فيه لتحسين التفاهم وتعزيز تبادل الاحترام والتسامح. وقد صدر بيان صحفي، في نهاية الجلسة، نقل جوهر النقاش وآراء الهيئة حول الموضوع (ملحق 2).

اعتماد جدول الأعمال وبرنامج العمل

15- في الاجتماع الأول الذي انعقد يوم 11/1، اعتمدت الهيئة جدول الأعمال وبرنامج العمل لهذه الدورة (ملحق 1) ، على أساس المجالات ذات الأولوية التي حددتها الدورات السابقة للهيئة وكذلك تكاليفات مجلس وزراء الخارجية في دوراته السابقة.

16- كذلك قررت الهيئة أنه وفقاً للقرار الذي صدر عن دورتها الثالثة حول التناوب على منصب رئيس الهيئة، فإن الرئيس التالي لسنة 2015 سوف يكون من المجموعة العربية. وعليه، تقرر أن تتولى السفيرة إلهام إبراهيم أحمد (نائب الرئيس عن المجموعة العربية) مسؤوليات الرئاسة ابتداءً من الدورة السابعة للهيئة. وأشاد أعضاء الهيئة بالرئيس المنتهية ولايته السفير محمد كاوو إبراهيم لما اتسم به من سمات قيادة لأعمال الهيئة وقيادته المحنكة لها في سنة 2014.

17- انطلاقاً من ترشيح المجموعة الأفريقية، قررت الهيئة أن يمثل عضو الهيئة السيد محمد س. كاغوا، المجموعة الأفريقية في المكتب بصفة نائب الرئيس الجديد ابتداءً من الدورة السابعة للهيئة. كما

تقرر أن يخلف عضو الهيئة محمد الأمين تيمبو عضوة الهيئة أسيلاً ورداك بصفة منسق فريق العمل المعني بفلسطين. كما قررت الهيئة اعتماد "قيم حماية الأسرة" ليكون موضوع الدورة السابعة للهيئة.

طرق عمل الهيئة:

18- عقب اعتماد جدول أعمال الهيئة وبرنامج عملها، جرت مناقشة استمرت ليوم كامل حول مختلف جوانب طرق عمل الهيئة. وكان النقاش على أساس المشروع الذي قدمته اللجنة الخاصة المؤلفة من أعضاء الهيئة: السفير عبد الوهاب والبروفيسور صالح والسفيرة إلهام والسفير علائي. وأعرب أعضاء الهيئة عن تقديرهم للجهود التي بذلتها اللجنة الخاصة لإعداد تفاصيل مختلف جوانب عمل الهيئة وآلياته الفرعية، والتي رأوا أن من شأنها أن تساعد في تبسيط عمل الهيئة و تحقيق كفاءتها. وبعد نقاش مفصل بشأن مختلف جوانب المشروع، تقرر، أنه انطلاقاً من التعقيبات التي قُدمت، فإن اللجنة الخاصة سوف تعمل على تقديم نص مراجع (نسخة الكترونية) لأعضاء الهيئة قبل وقت كاف من انعقاد الدورة السابعة لدراستها. ثم يناقش النص المراجع وتدخل التعقيبات الإضافية فيه، إن وجدت، عليه ثم يعتمد خلال الدورة السابعة.

ترتيبات العمل والتواصل مع مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية

19- في 11/2 عقدت الهيئة مناقشات استمرت يوماً كاملاً حول موضوع علاقتها بالهيئات الوطنية لحقوق الإنسان. وقد تأسست المناقشة على مشروع قدمه السفير عبد الوهاب تضمن التعقيبات التي أدلى بها أعضاء الهيئة خلال المناقشات التي دارت بين الدوريتين. وبشكل عام، لقي المشروع استحساناً من أعضاء الهيئة الذين أدلوا ببعض التعقيبات الإضافية لمزيد من التبسيط للنص. وعلى وبعد استعراض سريع للنص المراجع اعتمده الهيئة باعتباره وثيقة يسترشد بها في إقامة علاقة بين الهيئة وبين الهيئات الوطنية لحقوق الإنسان (مرفق نسخة في الملحق 6). وسوف يتم تعميم هذا النص على جميع الدول الأعضاء باللغات الرسمية الثلاث. كما سوف يعرض على موقع الهيئة الإلكتروني. وسوف يساعد هذا القرار الهيئة على الاستفادة من تجارب الهيئات الوطنية لحقوق الإنسان وخبراتها في المجالات ذلت الاهتمام المشترك. كذلك تقرر دعوة الهيئات الوطنية لحقوق الإنسان في الدول الأعضاء لأنشطة الهيئة التي تنظم في المستقبل وفقاً للإجراءات التي حددت في هذا القرار.

20- كذلك جرت مناقشات حول إطار التفاعل مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني على نطاق أوسع. ويبحث مشروع حول هذا الموضوع ثم يراجع ليضمن التعقيبات الإضافية التي تقدم من أجل مزيد من المناقشة ثم استكمالها في حينه.

موقع الهيئة الإلكتروني:

21- استمعت الهيئة لعرض موجز قدمه السيد وجدي مدير إدارة تقنية المعلومات في الأمانة العامة للمنظمة بشأن الهيكل المطور لموقع الهيئة الالكتروني حيث ركز العرض على إيجاد حيز تفاعلي جديد داخل الموقع لأعضاء الهيئة وهو ما يمكن استخدامه لأغراض التواصل الداخلي والمناقشات حول مختلف المواضيع التي تبحثها الهيئة. وقد لقي هذا الجهد تقديراً كبيراً من أعضاء الهيئة بينما قدمت اقتراحات لتسهيل استخدامه. وقد سجلت إدارة تقنية المعلومات علمها بهذه التعقيبات وجددت تأكيد دعمها المستمر للهيئة بما في ذلك تقديم المساعدات من خلال الاتصال المباشر على الانترنت لمساعدة أعضاء الهيئة على الدخول للموقع واستخدام حيز التفاعل فيه بسهولة. ويمكن دخول الموقع على العنوان التالي <http://www.oic-iphrc.org/home/>.

مهام الهيئة المتعلقة:

22- كذلك ناقشت الهيئة الأعمال الخاصة المتعلقة بما أناطها به مجلس وزراء الخارجية من تكاليف لم تنفذ بعد وقررت/ أوصت بما يلي:

- أ- فيما يتعلق بتكليفها بإعداد تقرير شامل حول "مكافحة الإسلاموفوبيا والقضاء على الكراهية والتعصب ضد الإسلام"، أحالت الهيئة هذه المهمة إلى لجنة مؤلفة من ثلاثة أعضاء هم البروفيسور صالح والسفير عبد الوهاب والسفيرة إلهام، لتقدم تقريراً على أساس الأولوية. وتقرر استشارة مجموعتي المنظمة في نيويورك وجينيف الاستئناس بأراهما حول الموضوع إضافة إلى تجديد طلبه الهيئة للأمانة العامة للمنظمة باستكمال الدراسة التي طال انتظارها والتي أوصت بها في تقرير فريق الشخصيات البارزة بشأن القوانين الوطنية التي تتعامل مع حظر/ تقييد حرية التعبير في البلدان الغربية.
- ب- فيما يتعلق بالتكليف بإقامة آلية دائمة لرصد أوضاع حقوق الإنسان في كاشمير التي تحتلها الهند، استعرضت الهيئة قرارها الذي صدر عن الدورة الخامسة (الفقرة 7 من تقرير الدورة الخامسة) والذي يتعلق بإنشاء فريق عمل فرعي خاص في إطار فريق عملها المعني بالإسلاموفوبيا والأقليات المسلمة لرصد أوضاع حقوق الإنسان في كاشمير التي تحتلها الهند. وانطلاقاً من توصية فريق العمل المعني بالإسلاموفوبيا بأن هذا الموضوع لا يندرج ضمن التكاليف الخاص بها، قررت الهيئة إقامة آلية دائمة، وفقاً للفقرة العاملة (14) من القرار 40/1 س والفقرة العاملة (13) من القرار 41/8 س الصادرين عن مجلس وزراء الخارجية في إطار بند جدول الأعمال رقم 4 بعنوان أوضاع حقوق الإنسان وقضايا على جداول أعمال المنظمة/ تكاليف من مجلس وزراء الخارجية وسوف تتسق الآلية الدائمة المذكورة، من بين أمور أخرى، مع الممثل الخاص للأمين العام لنزاع جامو وكاشمير في عملها حول هذا الموضوع.

فرق العمل

23- في 11/3 عقدت الهيئة اجتماعات مغلقة لفرق عملها الأربعة حيث ناقشت هذه الفرق بالتفصيل أنشطتها المكلفة بها وقيمت التقدم المنجز بشأن القرارات التي صدرت في الماضي وناقشت مسار العمل الذي يجب اتباعه في المستقبل في إطار كل من فرق العمل والهيئة بكاملها. وقد نقلت نتائج المناقشة والقرارات التي اتخذت خلال هذه الاجتماعات إلى الدول الأعضاء من خلال منسقي فرق العمل يوم 2014/11/5. وفيما يلي تفاصيل اجتماعات فرق العمل:

أوضاع حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى

24- استمعت الهيئة لعروض موجزة قدمها السفير سمير بكر الأمين العام المساعد لشؤون فلسطين والقدس والسفير هشام يوسف الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية في الأمانة العامة للمنظمة وعضو الهيئة السفير وائل الذي يعمل في رام الله وممثل فلسطين في جدة حول الموضوع. حيث قدموا عروضاً شاملة للوضع في فلسطين في أعقاب الهجمات الإسرائيلية التي شنت في شهري يوليو و أغسطس على غزة واستمرار انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة التي شملت، من بين أمور أخرى، الحصار الإسرائيلي على مواد البناء لمنع إعادة بناء المباني والمنازل التي دمرت في غزة بالإضافة إلى استمرار المضايقات الإدارية والقانونية والأمنية على الشعب الفلسطيني واستمرار بناء المستوطنات غير القانونية.

25- كذلك قدم السفير هشام يوسف عرضاً للهيئة حول بعثة المنظمة الإنسانية في غزة (2014/9/4-1) وأجرت استقصاءً مفصلاً عن الوضع كما التقت بمسؤولي الحكومة المعنيين ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والسكان المتضررين. ثم شرح خطورة الوضع في غزة في أعقاب الهجمات والغارات الإسرائيلية التي والتي أدت إلى دمار هائل للهيكل الإداري واللوجستي الهش أصلاً وصاحب ذلك عواقب وخيمة على حياة النساء والأطفال والشيوخ.

26- ذكر الأمينان العامان المساعدان أنه ما لم يوضع حد للحصار الذي طال أمده على غزة فإن مشاريع البناء الجارية لا يمكن أن تبرز تقدماً حيث أن إسرائيل يمكن أن تقوم بهجمات أخرى. وقد حددت البعثة الإنسانية للمنظمة ثلاثة مواضيع تتطلب عاجل الانتباه للمنظور الإنساني وهي: أ- إعادة بناء المنازل، ب- إعادة بناء المدارس، ج- إعادة تأهيل الخدمات الصحية. وذكر أنه نتيجة لتضافر الجهود التي بذلتها المنظمة للتوعية بهذا الموضوع قدمت التزامات بتوفير 1.9 مليار دولار من الدول الأعضاء في المنظمة.

27- شكرت الهيئة مقدمي العروض الموجزة الأربعة التي كانت مفيدة جداً ودعمت دعوتهم للدول الأعضاء والمجتمع الدولي للاستجابة للحاجة العاجلة من خلال تقديم مساعدات في إعادة بناء المآوى والمدارس والمستشفيات باعتبار أن ذلك يمثل أولوية خاصة على ضوء اقتراب الشتاء. وقد شجب فريق العمل سياسة إسرائيل الوحشية المتمثلة في تقييد تدفق مواد البناء إلى غزة والحاجة للحصول على تصريح لإعادة بناء منزل أو مرفق صحي مما فاقم محنة 70 ألف فلسطيني مازالوا يعيشون في مختلف مخيمات النازحين داخلياً. وشجعت الهيئة السلطة الفلسطينية على مفاخرة

المحكمة الجنائية الدولية لتحميل إسرائيل مسؤولية عدوان يوليو واغسطس. وأكد الفريق أن إسرائيل يجب أن تحمل المسؤولية عن جميع جرائمها ويجب أن لا يسمح لها بالإفلات من العقوبة وذلك من خلال آلية المحكمة الجنائية الدولية.

28- فيما يتعلق بالزيارة التي تعتمدهم الهيئة القيام بها لفلسطين، والتي أجهضت بسبب صعوبات التأشيرة والحصار على غزة، جدد الفريق تأكيد عزمه على القيام بهذه الرحلة وذلك من أجل تقديم دعم معنوي لفلسطين والوقوف بشكل عملي على المجالات التي يمكن للهيئة أن تعمل فيها من أجل حشد المساعدات من خلال الدول الأعضاء والمؤسسات المالية خاصة ADB. وقرر الفريق إجراء الزيارة على مرحلتين على أن تكون الأولى إلى غزة باعتبارها أولوية. وبما أن زيارة غزة سوف تتطلب تأشيرة من مصر فحسب، فقد طُلب من أمانة الهيئة إعادة النظر في الأمر في أسرع فرصة ممكنة.

29- لاحظت الهيئة أن محنة الفلسطينيين في الذين يتعرضون الاعتقال الإداري من جانب إسرائيل قد تفاقمت مع اختطاف المئات بعد فرض الحصار على غزة وحثت الهيئة المجتمع الدولي على النظر في الانتهاكات الصارخة التي ترتكبها دولة إسرائيل ضد الحقوق الإنسانية الأساسية للفلسطينيين. وفي هذا السياق، دعت الهيئة الدول الأعضاء في المنظمة إلى ممارسة ضغط دبلوماسي ثنائي ومتعدد الأطراف، من أجل التحقق من منح المقرر الخاص للأمم المتحدة بشأن فلسطين فرصة لدخول الأراضي الفلسطينية المحتلة للاطلاع على مدى الفظائع الإسرائيلية المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني. كما حثت الهيئة الدول الأعضاء في المنظمة على تقديم كامل الدعم لهيئة التحقيق التي شكلها مجلس الأمم المتحدة وحقوق الإنسان في 2014/7/23.

30- أدان فريق العمل استهداف إسرائيل المسجد الأقصى وحث الدول الأعضاء في المنظمة على اتخاذ تدابير استباقية لوقف إسرائيل من تنفيذ خططها المعروفة ضد المسجد الأقصى. وحث المملكة الأردنية الهاشمية، بصفتها القائمة على المواقع المقدسة في القدس، على اتخاذ التدابير اللازمة للحيلولة دون تنفيذ الخطط الإسرائيلية المشؤومة في هذا الموضوع. كما دعت الدول الأعضاء في المنظمة إلى مقاطعة الشركات والمؤسسات التي تشارك في بناء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وعدم الاستثمار في هذه الشركات. وفي الوقت نفسه دعم فريق العمل المبادرة التركية المتمثلة في إرسال مصانع طاقة كهربائية متحركة إلى غزة من خلال السفن وذلك لتعويض النقص الذي يحدث في الطاقة بسبب الحصار المطول وتدمير البنى التحتية ذات الصلة. كذلك أصدرت الهيئة بيانين صحفيين مفصلين حول الأوضاع في فلسطين (ملحق 3 و4).

بند جدول الأعمال الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدول الأعضاء في المنظمة:

31- كذلك عقد فريقا العمل المعنيان بالحقوق الإنسانية للمرأة والطفل والحق في التنمية اجتماعات مفصلة في إطار بند جدول الأعمال الدائم في الهيئة بعنوان "الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدول الأعضاء في المنظمة".

32- استمع الفريق الأول المعني بالحقوق الإنسانية للمرأة والطفل لعرض مفصل قدمته الدكتورة فضيلة قرين، مديرة إدارة شؤون الأسرة في الأمانة العامة في المنظمة، حول أنشطة الإدارة مع تركيز خاص على شؤون الأسرة وبناء قدرات الشباب والأمن الاجتماعي وبناء السياسات لكبار السن وإعادة تنشيط بعض المواضيع مع منظمات أخرى وهيئات منظمة التعاون الإسلامي. كما قدمت عرضاً مفصلاً للمؤتمر الخامس لمنظمة التعاون الإسلامي حول دور المرأة في التنمية في الدول الأعضاء في المنظمة الذي عقد في باكو، بما في ذلك نتائج الهامة. وأعربت الدكتورة فضيلة عن استعداد إدارتها للعمل مع الهيئة بشأن حقوق المرأة والطفل والأسرة وطلبت من الهيئة دعمها في حث الدول الأعضاء على تصديق النظام الأساسي لمنظمة النهوض بالمرأة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي.

33- ناقش فريق العمل بالتفاصيل المواضيع المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والعنف ضد المرأة والطفل وأكد مجدداً أن المرأة والرجل يتمتعان بكرامة إنسانية وحقوق إنسانية متساوية مع اختلاف أدوارهما ومسؤولياتهما في كنف الأسرة والمجتمع، وأن الإسلام لا ينطوي البتة على تفوق جنس على الآخر أو دونيته منه. كما أدانت الهيئة جميع أشكال الممارسات الضارة مثل بتر الأعضاء التناسلية الأنتوية وغيرها من أشكال العنف الجسدي أو النفسي أو الجنسي ضد النساء والفتيات بما في ذلك الإجبار على الزواج أو زواج الأطفال أو الاتجار في الأشخاص أو العنف الجنسي ضد المرأة في الصراعات المسلحة أو في المناطق الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي.

34- من أجل وضع تعريف واضح للمنظور الإسلامي حول هذه القضايا، قررت الهيئة أن يجري الفريق المعني بالحقوق الإنسانية للمرأة والطفل دراسات حول مواضيع مثل المساواة بين الجنسين والعنف ضد المرأة والطفل وزواج الأطفال والإرث وحماية الأسرة والمفاهيم الخلفية المتعلقة بالتوجه الجنسي - الشذوذ الجنسي والإجهاض - إلخ، وذلك من خلال المساعدة والتعاون الوثيق مع الجهات والآليات المعنية مثل مجمع الفقه الإسلامي والأيسيسكو والبنك الإسلامي للتنمية. وأعربت الهيئة عن أملها في أن توفر هذه الدراسات شرحاً أفضل للآراء الإسلامية حول هذه المواضيع والتي قد تكون أو قد لا تكون قائمة على معايير غربية ولكنها تحترم بوضوح وتعزز وتضمن حقوق المرأة والطفل وفقاً لمعايير حقوق الإنسان الدولية القائمة. كذلك قررت الهيئة نشر كتيب يشترك فيه علماء واكاديميون بهدف عرض آراء الهيئة حول حقوق المرأة والطفل.

35- دعا فريق العمل الدول الأعضاء للعمل عن كثب مع منظمة المرأة في الأمم المتحدة للمشاركة في مؤتمر بجين +20 المقبل، ولتتابع محصلة المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التعاون الإسلامي حول دور المرأة في التنمية في الدول الأعضاء في المنظمة الذي عقد مؤخراً، متابعة دقيقة.

فريق العمل المعني بالحق في التنمية

36- أجرى فريق العمل المعني بالحق في التنمية مناقشات شاملة حول مختلف جوانب مهمته خاصة فيما يتعلق بخطة الهيئة لعقد حلقة دراسية دولية حول موضوع "الأثار السلبية والعقوبات على تمتع شعوب البلدان المتضررة بحقوقها الإنسانية، بالكامل". وقد اتخذ قرار عقد هذه الحلقة الدراسية متابعةً للتقرير الذي قدمته الهيئة لمجلس وزراء الخارجية حول هذا الموضوع. وناقش فريق العمل مختلف جوانب هذه الحلقة الدراسية واستكمال الورقة التصورية الخاصة بهذه الفاعلية والتي أسست على معايير وأحكام حقوق الإنسان الدولية القائمة المتعلقة بهذا الموضوع. وقررت الهيئة عقد هذه الحلقة الدراسية في طهران (الجمهورية الإسلامية الإيرانية) يومي 15 و 16/12/2014، وتوجيه الدعوة إلى الخبراء الدوليين المعنيين بهذا المجال إضافة إلى ممثلي الدول الأعضاء والدول المراقبة في المنظمة ومؤسساتها الوطنية لحقوق الإنسان.

37- لاحظ فريق العمل أن "العقوبات الشاملة وقطع العلاقات الدولية الاقتصادية والتجارية والمالية لمدة مطولة، خاصة إن تم ذلك بدون تقييم أو رصد، د سوف يتسبب في تقليص الدخل الوطني، مما يؤدي بدوره إلى انتهاكات لحقوق الإنسان لشعوب البلدان المتضررة، بما في ذلك حقها في الحياة والغذاء والصحة والتعليم والتنمية.

38- أعربت الهيئة عن كامل دعمها لمجلس حقوق الإنسان في جهوده لإدانة ورفض التدابير الفردية القسرية، بما في ذلك التفويض الذي منح مؤخراً للمقرر الخاص من خلال القرار 21/27 في هذا الشأن، والذي يرجى أن يعزز تحقيق المسائلة في إطار الأمم المتحدة من جانب الدول الأعضاء والمنظمات الدولية في المواضيع المتعلقة بتنفيذ العقوبات.

بند جدول الأعمال الخاص بأوضاع وقضايا حقوق الإنسان على جدول أعمال المنظمة:

39- عقد فريق العمل اجتماعاً مفصلاً في إطار بند جدول الأعمال الخاص بـ "أوضاع وقضايا حقوق الإنسان" وناقش المواضيع المتعلقة بمكافحة الإسلاموفوبيا، وأوضاع حقوق الإنسان الخاصة بمسلمي الروهينجيا في ميانمار وأوضاع المسلمين في جمهورية أفريقيا الوسطى.

مكافحة الإسلاموفوبيا والتحريض على الكراهية والعنف:

40- استمع فريق العمل لعرض مفصل قدمه السيد عبد الله مناف موتولو من مرصد الإسلاموفوبيا في المنظمة، عن الجهود الجارية في إطار مسار إسطنبول، بما في ذلك الاجتماع الأخير الذي عقد في الدوحة والذي يعد آلية هامة لرصد تنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان رقم 18/16 لمكافحة التمييز والكراهية والعنف على أساس الدين أو المعتقد. وذكر السيد موتولو أن المنظمة ترى أن هذه العملية يجب أن تستعرض طرق ووسائل التنفيذ الفعال والكامل لخطة العمل المتضمنة في القرار رقم 18/16 والاجتماع المقبل الذي سوف تستضيفه منظمة التعاون الإسلامي في جدة في 2015 ويركز على هذا الموضوع الأساسي. كذلك بين أن المنظمة تعترم دعوة جميع أصحاب المصلحة في مسار إسطنبول، بما في ذلك ممثلي المجتمع المدني، إلى هذا الاجتماع.

41- أطلع السيد موتولو فريق العمل على مداوات المنتدى السادس لتحالف الحضارات، الذي عقد في أغسطس 2014 في بالي، اندونيسيا والذي بينت فيه المنظمة أن هذا التحالف حاد عن تكليفه الأولي. كما شرح جهود المنظمة الرامية للمساعدة في إعادة التحالف إلى مساره الأصلي المتمثل في مكافحة الكراهية والتمييز على أساس الدين أو المعتقد أو الثقافة، بما في ذلك الإسلاموفوبيا، وذلك من خلال تعاون وثيق ومشاورات مع الدول الأعضاء. وتحقيقاً لذلك، حث الهيئة على دعم جهود المنظمة بما في ذلك استقطاب دعم الدول الأعضاء.

42- بحث فريق العمل موضوع الإسلاموفوبيا بالتفصيل، وفي هذا الصدد ذكر بتقييمه وتوصياته المتضمنة في تقريره المرحلي الذي قدم للدورة الرابعة. وجدد تأكيد الحاجة لاستكمال دراسة شاملة حول القوانين الوطنية التي تحظر التحريض على الكراهية والتي طلبت القمة الثانية عشرة من الأمانة العامة إجراءها بصفة عاجلة. كما خلصت الهيئة إلى أن الدول الأعضاء في المنظمة يجب أن تنظر في إعداد استراتيجية مشتركة لمكافحة تنامي ظاهرة الإسلاموفوبيا. ورحب بالاجتماع المقبل في إطار مسار إسطنبول المزمع عقده في جدة 2015. كما حث جميع الأطراف المعنية على التركيز على سبل ضمان التنفيذ الفعال والكامل لخطة العمل المتضمنة في القرار 18/16 والذي نال توافقاً عالمياً.

مسلمو الروهينجيا

43- استمع فريق العمل للمعلومات التي قدمها عن مينمار الدكتور حسن عابدين من إدارة الأقليات والجماعات المسلمة. حيث أطلع الدكتور عابدين فريق العمل على آخر المستجدات والخطوات التي اتخذتها المنظمة لحماية الحقوق الإنسانية لسكان مينمار من مسلمي الروهينجيا. ووفقاً لما ذكره الدكتور عابدين، أجرى المبعوث الخاص للأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، سيد حامد البار (وزير خارجية ماليزيا الأسبق)، زيارتين لمينمار، بما في ذلك إقليم راخين، وعقد اجتماعات هامة مع وزراء و مسؤولين كبار، ومنظمات غير حكومية ومنظمات أخرى في البلاد.

44- كذلك، عرض المبعوث الخاص تقريراً شاملاً بشأن مينمار على اجتماع التنسيق السنوي في نيويورك في شهر أيلول الماضي. حيث سلط الضوء على 7 توصيات تؤخذها المنظمة على عاتقها وهي :

أ) مواصلة العمل الرسمي وغير الرسمي مع المسؤولين في مينمار لبناء الثقة والتعارف، ب) تمويل أنشطة وبرامج مشتركة بين أتباع أديان مختلفة يشترك فيها ممثلون رئيسيون للمسلمين والبوذيين في مينمار وأماكن أخرى، ج) يجب أن تشجع الدول الأعضاء بناء البنى التحتية والتعليم ومشاريع التنمية الاقتصادية في إقليم راخين وأماكن أخرى في مينمار، د) يجب على فريق اتصال منظمة التعاون الإسلامي الاستفادة من سفارات الدول الأعضاء وبعثاتها في مينمار لتقديم التعاون وتسهيل العون الإنساني وتنسيق مشاريعها الثقافية، ه) يجب تمكين مجتمعات المسلمين الروهينجا من خلال تدريب القيادات ومن خلال تقديم الدعم المالي والإداري لهم، و) تقديم مساعدات لإنقاذ الحياة،

خاصة الإمدادات الطبية وإنشاء مرافق طبية، ز) حث سلطات مينمار على التنفيذ الشامل لحكم القانون بما في ذلك تفيذه على مسؤولي الأمن المتورطين في العنف ضد مجتمعات أخرى.

45- شكر الفريق الأمانة لعرضها المفصل وقدم عددا من الاستفسارات حول الوضع الراهن لحقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية لسكان الروهينجا. وأعرب أعضاء الهيئة عن بالغ انشغالهم إزاء استمرار تدهور أوضاع الاف اللاجئين الروهينجا الذين ما فتئوا يعانون في مختلف مخيمات النازحين لغياب الأمن والمساعدات الإنسانية الملائمة. وحضوا الدول الأعضاء في المنظمة على العمل عن كثب مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لضمان حماية الحقوق الإنسانية للروهينجا بما في ذلك حقهم في الجنسية والمساواة في المعاملة. وأعربت الهيئة عن دعمها لتوصيات المبعوث الخاص للأمين العام السيد حامد البار كما أعربت عن الأمل في أن يساعد تعيينه في التواصل بين المنظمة والسلطات في مينمار . كما حثت بلدان المنظمة الأعضاء في آسيان (إندونيسيا وماليزيا وبروناي) على ممارسة مزيد من الضغط على مينمار لحملها على حماية حقوق المسلمين في روهينجا وولاية راخين.

الوضع في جمهورية إفريقيا الوسطى

46- كذلك استمع فريق العمل لعرض عن أوضاع المسلمين في جمهورية إفريقيا الوسطى قدمه الدكتور محمود كومباوري من إدارة الشؤون السياسية في الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي. ووفقا لهذا العرض، تكثفت الهجمات التي تشن على المسلمين في هذا البلد مما أدى إلى سقوط الالاف ونزوح أكثر من 650000 شخص إلى البلاد المجاورة خاصة تشاد والكميرون. وأفاد دكتور كومباوري الفريق بأنه وفقا لقرارات مجلس وزراء الخارجية بهذا الشأن، ظلت المنظمة تضطلع بدور نشط في جميع الأنشطة الهادفة إلى بناء السلم في هذا البلد. كما قدم تفاصيل مختلف الأنشطة والجهود التي يبذلها مبعوث الأمين العام الخاص لجمهورية إفريقيا الوسطى ، دكتور شيخ تيجان قايدو (وزير خارجية السنغال الأسبق) من قبيل تشجيع الحوار الوطني من خلال المصالحة الوطنية بهدف إنهاء العنف والاعتداءات في هذا البلد.

47- إلى جانب تقديم تفاصيل زيارة التضامن التي قام بها وفد المنظمة إلى جمهورية إفريقيا الوسطى في نيسان 2014، ذكر دكتور كومباوري أن الوضع العام في هذا البلد مازال هشاً وغير قابل للتوقع. وذلك مع استمرار التوتر الطائفي. كما ورحب وشكر للهيئة توصياتها الملائمة التي وردت في تقريرها للدورة الحادية والإربعين لمجلس وزراء الخارجية بشأن " وضع حقوق الإنسان في جمهورية إفريقيا الوسطى".

48- شكر الفريق السيد كومباوري على المعلومات المحدثة التي قدمها حول الوضع في جمهورية إفريقيا الوسطى وحث الدول الأعضاء على متابعة التوصيات التي قدمتها الهيئة في التقرير المشار إليه أعلاه بشأن هذا البلد. كما طلب الفريق من الدول الأعضاء إيلاء الاهتمام العاجل للوضع الحالي في إفريقيا الوسطى. ، التي من المقرر وفقا لقرار مجلس الأمن الدولي أن تخوض انتخابات في أوائل

2015 يتوقع أن يكون لها أثرا بعيد المدى على مستقبل الخارطة السياسية للبلاد. كما حثت الهيئة المبعوث الخاص للأمين العام للمنظمة المعني بجمهورية إفريقيا الوسطى على استكمال تقريره وتوصياته، على أساس الأولوية، من أجل دراسته على نحو وافي.

التواصل مع الدول الأعضاء:

49- طلبت الهيئة من أمانتها أن تنقل جميع وثائقها وتقاريرها التي صدرت عن هذه الدورة إلى الدول الأعضاء للاطلاع عليها. ومن أجل التوعية العامة بالأنشطة التي تضطلع بها الهيئة، طلبت الهيئة كذلك من أمانتها أن تعرض بعض الوثائق المختارة على الموقع الإلكتروني للهيئة. كما جددت تأكيد طلبها للدول الأعضاء لتقديم معلومات بشأن قوانينها الخاصة بحقوق الإنسان إلى الهيئة، وعرضت تقديم مساعدات فنية في أي من المجالات ذات الصلة.

الجلسة الختامية:

50- عقدت جلسة ختامية مفتوحة يوم 2014/11/6 حضرها مسؤولون من الدول الأعضاء والدول المراقبة في منظمة التعاون الإسلامي وممثلون عن أجهزة الإعلام. وألقى رئيس الهيئة كلمة ختامية قدم فيها ملخصا لمداولات الهيئة التي جرت في هذه الدورة التي استمرت ستة أيام. كما تحدث عن أنشطة الهيئة في السنوات الثلاث الأخيرة وأعرب عن فخره وهو يبين التقدم الهام الذي أنجز في عدد من القضايا منها وضع لائحة الإجراءات وإنشاء موقع إلكتروني وتقديم تقارير هامة لمجلس وزراء الخارجية ومنها التقرير الذي كتب على أساس الزيارة الميدانية التي تمت لجمهورية إفريقيا الوسطى التي تمزقها الأزمة والمشاركة المنتظمة في دورات مجلس حقوق الإنسان واللجنة الثالثة المنبثقة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والدورات الدراسية في مؤسسات وآليات هامة مثل مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة الخاص بحقوق الإنسان ومؤسسات الاتحاد الأوربي وآلياته ذات الصلة. ورحب السفير إبراهيم باعتماد الهيئة مؤخرا للائحة إجراءاتها الخاصة بالتواصل مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وأعرب عن أمله في استكمال المسودة الأخرى الخاصة بالتواصل مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني بأسرع وقت ممكن.

51- جدد رئيس الهيئة تأكيد التزامها القوي بأهدافها ومقاصدها وأعرب عن عزمها النهوض بمختلف المسؤوليات التي أوكلتها إليها الدول الأعضاء في مجال تعزيز حقوق الإنسان. وفي معرض إشارته لتكليف الهيئة بمقتضى الفصل الرابع من نظامها الأساسي الذي يدعو إلى تقديم خدمات إستشارية إلى الدول الأعضاء بغية الموازنة بين تشريعات حقوق الإنسان في دول المنظمة، اقترح إجراء ما يلزم من تحسينات وإنما دعت الحاجة لذلك، وردد تأكيد طلب الهيئة من الدول الأعضاء موافاتها بتفاصيل تشريعاتها الخاصة بحقوق الإنسان. إلا أنه شكر الدول الأعضاء وأقر بدعمها

المتواصل لعمل الهيئة مؤكداً أن الهيئة سوف تواصل تقديم رأيها الاستشاري وتوصياتها بشأن جمع قضايا حقوق الإنسان وفقاً لميثاق المنظمة ونظامها الأساسي. كذلك أعرب رئيس الهيئة عن عرفانه للأمين العام للمنظمة لما أبداه من اهتمام خاص بعملها ولتقديم الإرشاد الفكري والدعم المادي لحسن سير عمل الهيئة.

52- في الختام، تناول الكلمة عدد من أعضاء الهيئة حيث أعربوا عن تقديرهم العميق لما قدمه السفير م. ك. إبراهيم من توجيهه خلال رئاسته. كذلك أصدرت الهيئة بياناً ختامياً لخصت فيه ما دار من نقاش وما صدر من قرارات خلال دورتها السادسة (ملحق 5).

Annex-1

مشروع جدول أعمال
الدورة السادسة للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان
جدة - المملكة العربية السعودية

1 - 6 نوفمبر 2014م

- البند الأول:** اعتماد مشروع جدول الأعمال وبرنامج العمل؛
- البند الثاني:** أوضاع حقوق الإنسان في فلسطين وفي غيرها من الأراضي العربية الأخرى المحتلة؛
- البند الثالث:** الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛
- البند الفرعي (أ):** الحقوق الإنسانية للمرأة؛
- البند الفرعي (ب):** حقوق الطفل؛
- البند الفرعي (ج):** الحق في التنمية؛
- البند الفرعي (د):** التنقيف في مجال حقوق الإنسان؛
- البند الرابع:** أوضاع حقوق الإنسان والقضايا المدرجة على أجندة منظمة التعاون الإسلامي والمهام المناطة بها من مجلس وزراء الخارجية؛
- البند الفرعي (أ):** مكافحة ظاهرة الإسلاموفوبيا والتحريرض على الكراهية والعنف؛
- البند الفرعي (ب):** الوضع في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛
- البند الفرعي (ج):** وضعية حقوق الإنسان للجماعات والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بما فيها ميانمار وجامو وكشمير؛
- البند الفرعي (د):** إطار مراقبة وضعية حقوق الإنسان في جامو وكشمير؛
- البند الفرعي (هـ):** الآثار السلبية للعقوبات الاقتصادية والمالية؛
- البند الخامس:** تقرير الدورة ومشروع جدول أعمال الدورة المقبلة؛
- البند السادس:** ما يستجد من أعمال؛
- البند الفرعي (أ):** موقع الهيئة على شبكة الانترنت؛
- البند الفرعي (ب):** طرق عمل الهيئة؛
- البند الفرعي (ج):** ربط الاتصال والاتفاقية الإطارية للتفاعل مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية؛
- البند الفرعي (د):** البحوث والدراسات في مجال حقوق الإنسان؛
- البند الفرعي (هـ):** الربط الشبكي مع الدول الأعضاء ومع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى؛

Annex-1

مشروع برنامج عمل
الدورة السادسة للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان
جدة - المملكة العربية السعودية
1 إلى 6 نوفمبر 2014م

اليوم الأول: السبت 1 نوفمبر 2014م

الاجتماع الأول (مغلق)؛	: 13:00 – 10:00
تلاوة آي من الذكر الحكيم؛	: 10:10 – 10:00
الكلمة الافتتاحية لرئيس الهيئة؛	: 10:20 – 10:10
اعتماد مشروع جدول الأعمال وبرنامج العمل؛	: 10:30 – 10:20
مناقشة المهام المتعلقة للهيئة؛	: 12:00 – 10:30
مناقشة طرق عمل الهيئة وفرق العمل الخاصة بها؛	: 13:00 – 12:00
صلاة الظهر/مأدبة غداء؛	: 14:00 – 13:00
الاجتماع الثاني (مغلق)؛	: 17:00 – 14:00
مناقشة/اعتماد قرار بشأن طرق عمل الهيئة وفرق العمل الخاصة بها؛	

اليوم الثاني: الأحد 2 نوفمبر 2014م

الاجتماع الثالث (مغلق)؛	: 12:00 – 09:00
مناقشة مشروع الإطار المقترح للتفاعل مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والربط الشبكي مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى.	
صلاة الظهر/مأدبة غداء؛	: 13:00 – 12:00
الاجتماع الرابع (مغلق)؛	: 16:00 – 13:00
مواصلة مناقشة الفترة الصباحية والقرار؛	: 15:00 – 13:00

اليوم الثالث: الاثنين 3 نوفمبر 2014م

- 09:00 – 12:00 : الاجتماع الخامس (مغلق)؛
- 09:00 – 10:30 : فريق العمل المعني بفلسطين؛
- مناقشة حول الوضع الراهن/إحاطة من الأمانة العامة وتوصيات فريق العمل؛
- 10:30 – 12:00 : فريق العمل المعني بظاهرة الإسلاموفوبيا والجماعات والمجتمعات المسلمة؛
- مناقشة الأمانة العامة للأوضاع الراهنة في ميانمار وإفريقيا الوسطى وتوصيات فريق العمل؛
- 12:00 – 13:00 : صلاة الظهر/مأدبة غداء؛
- 13:00 – 16:00 : الاجتماع السادس (مغلق)؛
- 13:00 – 14:30 : فريق العمل المعني بحقوق المرأة والطفولة وإحاطة من الأمانة العامة للمنظمة حول مواضيع من ضمنها مؤتمر باكو وتوصيات فريق العمل؛
- 14:30 – 16:00 : فريق العمل المعني بالحق في التنمية؛
- مناقشة حول حصيلة ورشة العمل المقبلة للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان حول الآثار السلبية للعقوبات الاقتصادية والمالية على الدول الأعضاء المستهدفة والتي عقدت في ديسمبر 2014م؛

اليوم الرابع: الثلاثاء 4 نوفمبر 2014م

(حفل الافتتاح الرسمي)

- 10:00 – 13:00 : الاجتماع السابع (علني)؛
- 10:00 – 10:10 : تلاوة آي من الذكر الحكيم؛
- 10:10 – 10:25 : الكلمة الافتتاحية للرئيس؛
- 10:30 – 10:50 : كلمة الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي؛
- 11:00 – 13:00 : مناقشة مفتوحة لأعضاء الهيئة والدول الأعضاء حول موضوع الدورة: "مكافحة التطرف والتعصب في الإسلام"؛
- 13:00 – 14:00 : صلاة الظهر/مأدبة غداء؛
- 14:00 – 17:00 : الاجتماع الثامن (علني)؛
- 14:00 – 17:00 : مواصلة مناقشة الفترة الصباحية وكلمات الدول الأعضاء (استنادا إلى المناقشة ستقوم الهيئة بإعداد وإصدار بيان حول الموضوع في نهاية الدورة)؛
- 20:00 : مأدبة عشاء يقيمها الأمين العام للمنظمة على شرف أعضاء الهيئة المنتهية ولايتهم؛

اليوم الخامس: الأربعاء 5 نوفمبر 2014م

- الاجتماع التاسع (مغلق)؛ : 13:00 – 10:00
مناقشة واستكمال القرارات المتعلقة بالقضايا التي ناقشتها الدورة؛
- الاجتماع العاشر (علني)؛ : 17:00 – 14:00
تقديم رؤساء فرق العمل لتقاريرهم إلى الهيئة، وغيرها من القرارات، تليها ملاحظات الدول الأعضاء وآراؤها ؛

اليوم السادس: الخميس 6 نوفمبر 2014م

- الاجتماع الحادي عشر (مغلق)؛ : 10:45 – 09:00
تقرير الدورة ومشروع جدول أعمال الدورة المقبلة؛
- استراحة؛ : 11:00 – 10:45
- الاجتماع الثاني عشر (علني)؛ : 12:00 – 11:00

حفل الاختتام

Annex 2

الهيئة المستقلة الدائمة لحقوق الإنسان في منظمة التعاون الإسلامي تدين تنامي

التطرف والتعصب في العالم وتدعو إلى تضافر الجهود للتصدي لهذا الخطر

أدانت الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان في منظمة التعاون الإسلامي بشدة في جلسة المناقشة المفتوحة حول موضوع "مكافحة التطرف والتعصب" التي عقدت خلال الدورة السادسة للهيئة التي احتضنها مقر الأمانة العامة للمنظمة في جدة يوم 4 نوفمبر 2014، أي ربط بين الأيديولوجيات المتطرفة والتعصب وبين الإسلام الذي تدعو تعاليمه إلى التراحم والتعايش والعدل والسلام في جميع مناحي الحياة.

يقول الله عز وجل في كتابه الكريم: "وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ" (آل عمران، 143). وفي سورة أخرى، نهى الله سبحانه وتعالى أهل الكتاب عن الغلو في الدين بقوله: "قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ". (المائدة، 77).

وقال النبي محمد (صلى الله عليه وسلم): "إن الدين يسرٌ، ولن يُشادَّ الدين أحد إلا غلبه، فسددوا وقاربوا وابشروا واستعينوا بالغدوة والروحة وشيء من الدلجة". وحرر من مثل هذه المواقف بقوله: "إياكم والغلو في الدين فإنه أهلك من كان قبلكم الغلو في الدين".

وأكدت الهيئة أن التطرف والتعصب هما نقيضاً التوازن والاعتدال، اللذين يشكلان في حقيقة الأمر اثنتان من أبرز خصائص العقيدة الإسلامية. وقالت إن غياب التوازن هو الذي يفسح المجال للتطرف. والتطرف هو تجاوز الحدود الشرعية في مجالي الاعتقاد والعمل، وقد حذر القرآن الكريم والسنة النبوية منه. والإسلام هو دين السلام والتسامح والاعتدال واحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وأوضحت الهيئة أن بعض أسباب التطرف والتعصب تتمثل في الجهل والفقر والتخلف وانعدام التعليم والمظالم السياسية، علاوة على الحرمان من حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك الحق في تقرير المصير. وحثت المجتمع الدولي على معالجة الأسباب الكامنة للتطرف من خلال العمل على إيجاد الحلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والتنمية والسياسية، بدلاً من التركيز على المظاهر الخارجية وحدها دون غيرها. وأكدت أنه ما لم يتم اتخاذ إجراءات قوية وموحدة على جميع المستويات وعلى جميع الجبهات، بما في ذلك منع الدعم المالي والمادي عن المتطرفين، فلن يكون بإمكاننا أن ننجح في مساعينا لمكافحة آفة التعصب ولمواصلة تعزيز الحوار والسلام والوئام بين الثقافات والحضارات.

إن التعصب والإرهاب والأيديولوجيات المتطرفة والراديكالية لا علاقة لها بالإسلام، وإن أنصار هذه الأيديولوجيات هم في الواقع أعداء الإسلام الذين يربطون ديننا ظلماً وبهتاناً بالعنف والكراهية؛ هاتان الظاهرتان اللتان تستخدمهما الجماعات المعادية للمسلمين لتشويه سمعة ديننا الحنيف ولممارسة التمييز ضد المسلمين في مختلف أنحاء العالم. وأدانت الهيئة بشدة جميع الأعمال التي لا تؤدي إلا إلى تقوية

شوكة المتطرفين وأنصار الإرهاب أيّاً كان موقعهم، وتهدد النسيج الاجتماعي والسلام والأمن في المجتمعات المتضررة. ويتعين محاكمة الذين يرتكبون جرائم ضد الأبرياء، تحت أي مُسمى كان، أمام العدالة، وذلك لضمان سيادة القانون وتفادي الإفلات من العقاب وكذلك لضمان السلام والاستقرار في المجتمعات المعنية.

وسلّطت الهيئة الضوء على أهمية التعليم والتوعية في مجال مكافحة النزعات المتطرفة، مشددة على الدور الحاسم الذي تضطلع به القيادات الدينية والمجتمعية ووسائل الإعلام في الحد من هذه الاتجاهات من خلال تعزيز المُثل العليا المتمثلة في التسامح والاعتدال والاحترام المتبادل والتعايش السلمي. وحثت الدول الأعضاء أيضاً على تعزيز وتقوية الآليات القائمة في مجال حوار الأديان داخليا وخارجيا، إذ إن من شأنها أن تساعد في تجنب سوء الفهم وتعزيز التفاهم والاحترام المتبادل.

ورحبت الهيئة بالمواقف الصارمة للمنظمة ولدولها الأعضاء في إدانة أعمال الكراهية والتعصب والأيديولوجيات المتطرفة التي ترتكبها جماعات مثل داعش وبوكو حرام والقاعدة وغيرها، فضلا عن جهودها في مجال مكافحة الإرهاب. وحثت الهيئة المجتمع الدولي على العمل يداً في يد مع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي للتصدي بشكل جماعي لويلات التطرف والتعصب بقوة وعزم، وأعربت عن تقديرها لمعاهدة منظمة التعاون الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي، وحثت جميع الدول الأعضاء في المنظمة على التصديق عليها في أقرب وقت ممكن، معربة في هذا السياق عن استعدادها لتقديم أي مساعدة ممكنة للدول الأعضاء.

Annex 3

بيان الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان حول المسجد الأقصى الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان تعرب عن جزعها الشديد إزاء الممارسات الإسرائيلية المتواصلة

تدارست الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي خلال دورتها العادية السادسة الوضع في المسجد الأقصى وأصدرت البيان التالي:

تتابع الهيئة ببالح قلق التطورات الأخيرة التي يشهدها المسجد الأقصى، وتعرب عن جزعها الشديد إزاء الممارسات الإسرائيلية الحالية في هذا المكان المقدس، في غياب أي رد فعل دولي. وتسجل الهيئة أن هذه التطورات تأتي في أعقاب الهجمات المكثفة التي يشنها قادة ومجموعات المستوطنين الإسرائيليين المتطرفين على المسجد، والتي ازدادت وتيرتها خلال الشهور الأخيرة أمام أعين الشرطة الإسرائيلية وحمايتها. وبينم تواطؤ الحكومة الإسرائيلية بخصوص هذه الأعمال بوضوح عن تغاضيها عن المحاولات الرامية إلى طمس الطابع الإسلامي للمسجد الأقصى المبارك، وهو ما من شأنه التحريض على المزيد من التطرف والتوتر والعنف.

وتجدد الإشارة إلى أن لجنة التحقيق البريطانية التي تأسست عام 1929 في ظل الانتداب البريطاني لفلسطين التاريخية تقر بأنه لا دليل عن وجود هيكل سليمان في هذا المكان؛ وأن المسجد الأقصى هو ملك للمسلمين دون غيرهم؛ وأن القيام بمزيد من الحفريات لن يثبت خلاف ذلك؛ وأن أي محاولة لتغيير طبيعة المسجد المبارك لن تتعارض فقط مع الحقائق التاريخية، بل ستمثل كذلك تهديداً للأمال المتطلعة إلى حل للنزاع السياسي بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وستضفي على النزاع أبعاداً ذات نطاق أوسع. وتدعو الهيئة السلطة القائمة بالاحتلال إلى الوفاء بالتزامها التي تقضي بضمان حرمة الأماكن المسيحية والإسلامية المقدسة في القدس الشرقية المحتلة وحرية دخولها في كل الأوقات. إن المحاولات الرامية إلى فرض تقسيم وقيود على الدخول إلى المسجد الأقصى على أساس السن ونوع الجنس يعد انتهاكاً صريحاً لمبدأ عدم التمييز. وبموجب المادة 18 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية فإن لكل إنسان حق في حرية إظهار دينه أو معتقده بالتعبد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم، بمفرده أو مع جماعة، وأمام الملأ أو على حدة، دونما خوف أو أي أعمال انتقامية. كما تبرز الهيئة أن التطرف يولد تطرفاً مضاداً، وأن العنف لا يؤدي سوى إلى مزيد من العنف.

وتذكر الهيئة كذلك بالتزام كافة الدول بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يحرم أي دعوة إلى الكراهية القومية أو العرقية أو الدينية التي تشكل تحريضاً على التمييز أو العداة أو العنف.

Annex 4

بيان الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان حول الوضع الراهن في فلسطين

استعرضت الهيئة المستقلة الدائمة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي خلال دورتها العادية السادسة الوضع في فلسطين وأصدرت البيان التالي:

تذكر الهيئة ببيانها الصادر في 11 أغسطس 2014 وتروعها الخسارة المأساوية لأرواح المدنيين الأبرياء، والدمار الواسع في قطاع غزة والانتهاكات الإسرائيلية المستمرة في القدس الشرقية والضفة الغربية.

تؤكد الهيئة على أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي يمثل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. بل هو في الواقع السبب الحقيقي لجميع أعمال التصعيد والانتهاكات المستمرة لحقوق أبناء الشعب الفلسطيني. لذا تدعو الهيئة إلى تضافر الجهود الدولية من أجل تمهيد الطريق لتسوية سياسية سلمية لإنهاء هذا الوضع الخطير والظلم المستمر ضد أبناء الشعب الفلسطيني، وبالتالي تمكينهم من تحقيق تطلعاتهم المشروعة التي طال انتظارها وممارسة حقهم في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة وقابلة للحياة وعاصمتها القدس الشرقية.

وتؤكد الهيئة أن القتل العشوائي والجماعي وتشريد الآلاف من المدنيين الفلسطينيين الأبرياء ليس مجرد إحصاءات، ولا يمكن تبرير طبيعته المنهجية وحجمها لأي سبب من الأسباب. فحياة الجميع ذات قيمة متساوية، بغض النظر عن العرق أو الجنس أو الدين، وينبغي أن تعامل على هذا النحو. وتذكر الهيئة بأن المادة 53 من اتفاقية جنيف الرابعة تحظر أي تدمير تقوم به السلطة القائمة بالاحتلال للممتلكات الشخصية. كما تؤكد أن المدنيين الفلسطينيين يخضعون للحماية بموجب هذه الاتفاقية وتقع مسؤولية ضمان حمايتهم على عاتق السلطة القائمة بالاحتلال، والتي هي ملزمة أيضاً بعدم إخضاعهم لعمليات النقل القسري أو الترحيل. كما أن اتفاقيتي جنيف الثانية والرابعة تعتبران العقاب الجماعي محظور، بل جريمة حرب سافرة. وتدعو الهيئة المجتمع الدولي إلى الاضطلاع بمسؤوليته المشتركة في صون القانون الدولي وضمان أن تلتزم إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، بجميع هذه الالتزامات.

وتستنكر الهيئة ندرة العمل الدولي للتصدي لهذه الجرائم، وتناشد المجتمع الدولي إجراء تحقيق شامل فيها وبذل كل ما في وسعه للحيلولة دون إفلات إسرائيل من العقاب. ولذلك، تؤيد الهيئة جميع الجهود في هذا الصدد، بما في ذلك عبر آليات المساءلة الدولية القائمة، وتدعو إلى عقد مؤتمر للأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقيات جنيف الأربع في أقرب وقت ممكن. كما تدعو إسرائيل إلى التعاون الكامل مع الآليات التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان، وتحت المقرر الخاص المعين حديثاً بشأن حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 للشروع في أداء مهمته دون تأخير.

وتتشعر الهيئة بقلق بالغ من أن عشرات الآلاف من الفلسطينيين لا يزالون دون مأوى جراء الاجتياح الإسرائيلي لغزة، وأن قطاعي الصحة والتعليم هما الأكثر تضرراً من العمليات والإجراءات الإسرائيلية. وتؤكد الهيئة في هذا الصدد ضرورة التزام إسرائيل، بموجب المادتين 50 و56 من اتفاقية جنيف الرابعة، بضمان حصول الفلسطينيين على خدمات التعليم والصحة دونما عراقيل. كما تؤكد التزام إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، برفع الحصار المفروض على قطاع غزة، وفقاً للقانون الإنساني الدولي، من أجل السماح لوصول السلع ومواد البناء اللازمة لإعادة تأهيل وإعمار قطاع غزة دون عوائق. وفي الوقت نفسه، تثني الهيئة على الجهود التي تبذلها الأونروا ووكالات الأمم المتحدة الأخرى للتعامل مع محنة الفلسطينيين، خاصة في قطاع غزة، وتشجع على استمرار هذه الجهود. كما تؤكد أن الانتعاش المبكر لن يكون ممكناً ما لم يف مجتمع المانحين الدولي بالتعهدات التي قدمت في المؤتمر حول فلسطين وإعادة إعمار غزة الذي عقد في القاهرة في 12 أكتوبر 2014، وما لم تُمكن جميع الأطراف المعنية الحكومة الفلسطينية لتحمل مسؤولياتها.

ومما يثير جزع الهيئة استمرار تبني إسرائيل لازدواجية القوانين ضد من يجب عليها حمايتهم بموجب القوانين الدولية. وتؤكد الهيئة أن جميع الأفراد ينبغي أن يعاملوا على قدم المساواة وبكرامة متساوية، ولا يجب حرمان أحد من حريته دون سند من الأصول القانونية المشروعة. ومن ثم، لا يجب السماح باستمرار الاعتقال التعسفي المطول أو احتجاز الفلسطينيين إدارياً دون رادع، وذلك تمشياً مع المادة 9 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

وأخيراً، تؤكد الهيئة على أن الأنشطة الاستيطانية غير القانونية وغير المشروعة داخل القدس الشرقية وحولها، والضفة الغربية، تشكل تهديدات مباشرة لحل الدولتين، وأن الحل الدائم هو الحل القائم على السلام العادل والشامل. كما ترحب بحركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات في جميع أنحاء العالم لوضع هذه القضية في الواجهة.

Annex 5

الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي تختتم أعمال دورتها السادسة في

جدة

جدة، 6 نوفمبر 2014

عقدت الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي دورتها السادسة في جدة بالمملكة العربية السعودية في الفترة من 1 إلى 6 نوفمبر 2014 بحضور ممثلي الدول الأعضاء والدول ذات صفة المراقب بمنظمة التعاون الإسلامي، والأمين العام للمنظمة وغيره من كبار مسؤوليها، وممثل عن مجمع الفقه الإسلامي الدولي، فضلاً عن ممثلي وسائل الإعلام.

وأشار السفير محمد إبراهيم كاوا، رئيس الهيئة في معرض كلمته الافتتاحية، إلى مداولاتها بشأن عدد من القضايا الهامة المتعلقة بمهامها، بما فيها التقارير المقدمة إلى الدورة الحادية والأربعين لمجلس وزراء الخارجية حول العديد من القضايا الهامة مثل "وضع حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى" و"التأثير السلبي للعقوبات أحادية الجانب على حقوق الإنسان لشعوب البلدان المستهدفة". وبالإضافة إلى تقديم لمحة عامة عن الأنشطة الأخيرة للهيئة، أكد الرئيس على خصوصية الدورة السادسة، حيث عقدت مناقشة مفتوحة حول موضوع "مكافحة التطرف والتعصب في الإسلام" بهدف معالجة التحديات الحالية التي تواجه التماسك الداخلي وكذلك وجهات النظر المتعصبة والسياسات العنيفة التي تتبناها بعض الجماعات المتطرفة باسم الدين. وأعرب الرئيس، نيابة عن الهيئة، عن تعاطفه مع شعب غزة بسبب العدوان الإسرائيلي الهجمي خلال شهري يوليو وأغسطس الماضيين، ومع بلدان غرب أفريقيا التي عصف بها وباء إيبولا، وخاصة سيراليون وغينيا، عضوتي المنظمة. كما لفت الانتباه إلى الأزمة السياسية المتناقضة في بوركينا فاسو، وحث على النشر الفوري للآليات اللازمة لمنع نشوب الصراع للحيلولة دون السقوط في كارثة إنسانية أخرى.

أعرب معالي السيد إياد أمين مدني، الأمين العام للمنظمة، في معرض كلمته التي ألقاها في افتتاح الدورة، عن إشادته بأنشطة الهيئة، مؤكداً ضرورة مواصلة التقدم في سبيل تحقيق أهدافها ومقاصدها وفقاً للأولويات التي تحددها في إطار المهام التي ينيطها بها مجلس وزراء الخارجية. وذكّر مدني الهيئة بضرورة الإسراع في العمل على إحدى مهامها الجوهرية، ألا وهي صياغة مقياس لمختلف قضايا حقوق الإنسان من منظور إسلامي، بحيث يمكن لكل دولة عضو الرجوع إليه لقياس المسافة بين النموذج الإسلامي لحقوق الإنسان وبين القوانين والممارسات الخاصة بها. ورحب الأمين العام بموضوع الدورة، مؤكداً في الوقت ذاته أن التطرف والتعصب منافيان للإسلام، دين السلام والعقل والتنوير. وأكد السيد مدني على ضرورة إدانة أعمال التعصب والتطرف التي ترتكب باسم أي ديانة لحرمان مرتكبيها من

ادعاءاتهم الجائرة، مشدداً على ضرورة معالجة الأسباب الكامنة وراء مثل هذا السلوك من خلال اعتماد مجموعة من الحلول الاقتصادية والاجتماعية والتنموية والسياسية.

وأعرب السفير الطيب، الممثل الدائم للمملكة العربية السعودية لدى منظمة التعاون الإسلامي، في معرض كلمته، عن ترحيبه بقرار مجلس وزراء الخارجية في دورته الأخيرة باختيار مدينة جدة مقراً رئيسياً للهيئة، الأمر الذي يبرز مدى الأهمية التي توليها المملكة العربية السعودية لتعزيز مُثل حقوق الإنسان التي تتماشى مع القيم والتعاليم النبيلة للإسلام. وأشاد السفير بعمل الهيئة المتميز والمتواصل وكرر تأكيدات المملكة العربية السعودية، بلد المقر، بشأن تقديم الدعم الكامل لها في أداء مهامها.

خلال أعمال هذه الدورة التي تواصلت على مدى ستة أيام، أجرت الهيئة مناقشات مستفيضة حول جميع البنود المدرجة على جدول أعمالها، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدول الأعضاء في المنظمة، وكذلك المهام المحددة التي أناطها بها مجلس وزراء الخارجية مثل الإسلاموفوبيا، والآثار السلبية للعقوبات الاقتصادية أحادية الجانب على الدول الأعضاء، وأوضاع أقلية الروهينجيا المسلمة، ووضع حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى، فضلاً عن المسائل الإجرائية المتعلقة بأساليب عملها وإنشاء آلية للتفاعل مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

وعقدت الهيئة يوم 4 نوفمبر مناقشة مفتوحة حول موضوع الدورة، أي "مكافحة التطرف والتعصب في الإسلام" وحظيت باهتمام كبير من الدول الأعضاء والدول المراقبة باعتباره موضوعاً يتماشى مع التطورات الجارية في المنطقة. وفي نهاية المناقشة، أصدرت الهيئة بياناً صحفياً قوياً حول هذا الموضوع، أدانت فيه بشدة المنحى المتنامي للتطرف والتعصب الديني في العالم، ودعت إلى العمل الجماعي للتصدي لهذا الخطر. وأكدت الهيئة من جديد أن الإسلام، دين سلام ووسطية وتسامح، ويشجب جميع أشكال الكراهية والتعصب والأيديولوجيات المتطرفة. كما قررت أن يكون موضوع دورتها السابعة هو "حماية القيم الأسرية".

وأعربت الهيئة مجدداً عن إدانتها للعدوان الإسرائيلي ضد الفلسطينيين في غزة خلال شهري يوليو وأغسطس الماضيين، وعن تعاطفها مع عشرات الآلاف من الفلسطينيين الذين أصبحوا دون مأوى جراء عملية التوغل الإسرائيلي الوحشي، التي كان لها عواقب وخيمة على قطاعي الصحة والتعليم. وأعربت الهيئة عن قلقها البالغ إزاء الممارسة الإسرائيلية غير الشرعية المتمثلة في استمرار اعتقال المواطنين الفلسطينيين دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة، وهو ما يمثل خرقاً للقانون الدولي. كما أكدت الهيئة من جديد اعتراضها بشدة على استمرار الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية غير الشرعية في القدس الشرقية

وحولها وفي الضفة الغربية، ورحبت في هذا السياق بحركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات في جميع أنحاء العالم لوضع هذه القضية المهمة في الصدارة. كما أصدرت الهيئة بياناً صحفياً مفصلاً عن الوضع في فلسطين.

وحدثت الهيئة الدول الأعضاء على النظر في وضع استراتيجية مشتركة لمكافحة تنامي ظاهرة الإسلاموفوبيا ورحبت بالاجتماع المقبل لمسار اسطنبول المقرر عقده في مدينة جدة في عام 2015، وحدثت جميع الأطراف المعنية على التركيز على سبل ضمان التنفيذ الكامل والفعال لخطة العمل الواردة في القرار 18/16.

كما تدارست الهيئة بالتفصيل قضايا الحق في التنمية، والحقوق الإنسانية للمرأة والطفل. وفي إطار متابعة تقريرها إلى مجلس وزراء الخارجية بشأن "التأثير السلبي للعقوبات الاقتصادية والمالية على الحقوق الإنسانية لشعوب الدول المستهدفة"، قررت الهيئة عقد ندوة دولية حول هذا الموضوع في طهران يومي 15 و16 ديسمبر 2014 شارك فيها خبراء دوليون وكذلك منظمة التعاون الإسلامي والدول المراقبة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

وفي مجال حقوق الإنسان للمرأة والطفل، بحثت الهيئة بالتفصيل القضايا المتصلة بالمساواة بين الجنسين، والعنف ضد النساء والأطفال، وناقشت القضايا الخلافية الأخرى مثل الهوية الجنسية والإجهاض وغيرها من القضايا. وأكدت الهيئة أن الرجال والنساء يتمتعون بكرامة إنسانية وحقوق إنسان متساوية، إلا أن لكل منهم أدوار ومسؤوليات مختلفة داخل الأسرة والمجتمع، وأن الإسلام لا يشير إلى تفوق أو دونية أي من الجنسين. وأدانت الهيئة جميع أشكال الممارسات الضارة، مثل خفاض الإناث وغيره من أنواع العنف الجسدي أو النفسي أو الجنسي ضد النساء والفتيات، بما في ذلك الزواج القسري أو زواج الأطفال، والاتجار في البشر، والعنف الجنسي ضد النساء في النزاعات المسلحة أو في المناطق الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي. وتقرر أن يجري الفريق العامل المعني بحقوق الإنسان للمرأة والطفل دراسات حول هذه المواضيع بمساعدة الهيئات والآليات ذات الصلة وبالتعاون الوثيق معها، مثل مجمع الفقه الإسلامي الدولي، والإيسيسكو، والبنك الإسلامي للتنمية، وكذلك هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وعملية بيجين + 20.

كما استكملت الهيئة إعداد قرارها بشأن كيفية التفاعل مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وقررت أن تدعوها في أنشطتها المستقبلية وفقاً للطرائق المنصوص عليها في هذا القرار. وجرى مناقشات حول إطار للتفاعل مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني على نطاق أوسع وكذلك مشروع أساليب عمل الهيئة الذي سيتم استكماله قريباً.

وقد أكد رئيس الهيئة، في كلمته الختامية، التزام الهيئة الراسخ بأهدافها ومقاصدها مؤكداً عزمها على

الوفاء بمختلف المسؤوليات المناطة بها من الدول الأعضاء في مجال تعزيز حقوق الإنسان. كما شكر الدول الأعضاء على دعمها المستمر لعمل الهيئة مؤكداً أن الهيئة سوف تستمر في تقديم آرائها وتوصياتها بشأن كل قضايا حقوق الإنسان وفقاً لميثاق منظمة التعاون الإسلامي والنظام الأساسي للهيئة. كما أعرب عن امتنانه للأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي لما يوليه من اهتمام خاص بعمل الهيئة وتوفير التوجيه الفكري والدعم المادي لسير أعمالها.

Annex -6

ترتيبات عمل الهيئة المستقلة الدائمة لحقوق الإنسان مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

الفقرة 1

بالنظر إلى مزايا النهج التدريجي والمستدام من أجل تنفيذ ولايتها، تدرك اللجنة الدور الهام للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المناطق التي تقع ضمن ولايتها، وسوف تواصل اتخاذ التدابير الملائمة لتعزيز التعاون نحو السعي البناء لتحقيق الأهداف المشتركة.

الفقرة 2

ترشّح كل دولة عضو مؤسسة وطنية واحدة لحقوق الإنسان، وتبلغ أمانة الهيئة بتفاصيلها بإحدى اللغات الرسمية، على أن يتضمن ذلك ما يلي:

- أ- اسم وعنوان المؤسسة الوطنية؛
- ب- اسم المنسق ورقم الاتصال به؛
- ج- تقرير عن نطاق الأنشطة، بما في ذلك مجالات الخبرة خلال العامين الماضيين؛
- د- وضعها مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان/ اللجنة الدولية للتنسيق بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛
- هـ- أي معلومات أخرى ذات صلة.

الفقرة 3

تعمم الأمانة التفاصيل الواردة من الدول الأعضاء، بجميع اللغات الرسمية، على جميع المفوضين والدول الأعضاء للاطلاع.

الفقرة 4

تحتفظ الهيئة بحقها في مراجعة علاقتها مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على أساس أدائها وفقاً لأحكام ميثاق منظمة التعاون الإسلامي والنظام الأساسي للهيئة وقواعد إجراءاتها.

الفقرة 5

تعمل الهيئة مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لتعزيز التعاون من أجل السعي البناء نحو تحقيق الأهداف المشتركة، والاستفادة بشكل مناسب من مدخلاتها في مجالات خبرات كل منها.

الفقرة 6

يجوز للهيئة أن تدعو المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان للمشاركة في مداولاتها بشأن بنود جدول الأعمال ذات الصلة عن طريق المساهمة بمذكرات خطية و/ أو شفوية. ويتخذ المكتب والأمانة جميع التدابير الممكنة، بما في ذلك إجراء مشاورات مسبقة مع الدولة العضو المضيفة، لضمان المشاركة الفعالة للمؤسسات المدعوة في جلسات الهيئة.

الفقرة 7

للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تطلب من الهيئة المشورة والمساعدة في المجالات المتعلقة بأنشطة كل منها. وتتخذ الهيئة جميع التدابير الممكنة والمناسبة بشأن هذه الطلبات.

الفقرة 8

للجنة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تنفيذ أنشطة مشتركة تتفق عليها.

الفقرة 9

تدخل الترتيبات الحالية حيز التنفيذ فور أن تعتمدها الهيئة.

الفقرة 10

تستعرض الهيئة الوثيقة الحالية دورياً وتعديلها عند الحاجة.
